E/1998/76
25 June 1998
ARABIC

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٨
نيويورك، ٦ - ٣١ تموز/ يوليه ١٩٩٨
البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة إعلان من الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

تقرير رئيس المجلس عن المشاورات التي أجريت مع رئيس اللجنة الخاصة
المعنية بحالة تنفيذ إعلان من الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

المحتويات

الصفحة الفقرات

٢	١-٥	أولاً - مقدمة
٣	٦-٢٩	ثانياً - الدعم المقدم من الوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي
٣	٨-٢٦	ألف - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٨	٢٧-٢٨	باء - منظمة العمل الدولية
٩	٢٩	جيم - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

أولاً - مقدمة

- ١ - اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٧ القرار ٦٦/١٩٩٧ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٧ بشأن تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وفي الفقرة ١٦ من ذلك القرار، طلب المجلس إلى رئيسه موافقة إقامة اتصال وثيق بشأن هذه المسائل مع رئيس اللجنة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وتقديم تقرير عن ذلك إلى المجلس.
- ٢ - واعتمدت الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين القرار ٧٣/٥٢، المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، الذي طلبت في الفقرة ١٧ منه إلى المجلس أن يواصل، بالتشاور مع اللجنة الخاصة، النظر في اتخاذ التدابير المناسبة لتنسيق سياسات وأنشطة الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة في مجال تنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة.
- ٣ - ويرى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، آخذا في اعتباره القرارات المذكورين أعلاه، أنه ينبغي للوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة أن تعزز تدابير الدعم القائمة، وأن تضع برامج إضافية لمساعدة الأقاليم غير المتممدة بالحكم الذاتي. إن معظم هذه الأقاليم جزر صغيرة من حيث الحجم وعدد السكان. ومعزولة جغرافيا وغير منيعة إزاء الكوارث الطبيعية، من قبيل الأعاصير والزوابع. كما أنها متخلفة اقتصاديا نسبيا، ولهذا فهي تعتمد اعتمادا كبيرا على المساعدة الخارجية. لذا ينبغي دعوة الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن المنظمات الدولية والإقليمية، إلى بحث واستعراض الأوضاع في كل من هذه الأقاليم، بما يتسرق واتخاذ التدابير المناسبة لتعجيل تقديمها الاقتصادي والاجتماعي.
- ٤ - ووفقا لأحكام قرار المجلس ٦٦/١٩٩٧، أقام رئيس المجلس اتصالات وثيقة مع رئيس اللجنة الخاصة خلال الفترة قيد الاستعراض، وهو يقدم إلى المجلس الملاحظات المبينة أدناه على أساس تلك الاتصالات وعلى ضوء التطورات ذات الصلة وذلك بغية تيسير نظر المجلس في هذا البند.
- ٥ - وخلال السنة، تابع أعضاء المجلس وأعضاء اللجنة الخاصة عن كثب أعمال هيئتهم المتعلقة بهذا البند. ويعتبر الرئيس أن من المفيد والضروري معا المضي في إقامة وتعزيز مثل هذا النوع من الاتصالات والتعاون لتعينة أقصى قدر ممكن من المساعدة لشعوب ما تبقى من الأقاليم غير المتممدة بالحكم الذاتي.

**ثانيا - الدعم المقدم من الوكالات المتخصصة ومؤسسات
منظومة الأمم المتحدة إلى الأقاليم غير المتمتعة
بالحكم الذاتي**

٦ - وفقاً للمعلومات التي قدمتها الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، استمر عدد من الوكالات المتخصصة والمؤسسات أثناء الفترة قيد الاستعراض، في تقديم المساعدة إلى شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي استجابة للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وللجنة الخاصة. وقد قدم أو وضع عدد من المؤسسات برامج المساعدة هذه من موارد ميزانيتهم، بالإضافة إلى إسهام كل من هذه المؤسسات بوصفيها وكالات منفذة لمشاريع يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المقدم الأساسي للمساعدة.

٧ - واستمر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تمويل عدد من مشاريع المساعدة، بالتعاون الوثيق مع الوكالات والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة.

ألف - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٨ - يقيم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعاوناً تقنياً مع الأقاليم السبعة التالية غير المتمتعة بالحكم الذاتي في حوض البحر الكاريبي: أنغيليا، وجزر فرجن البريطانية، وجزر كaimان، وجزر مونتسيرات، وتركس وكايكوس، إضافة إلى أروبا، وجزر الأنتيل الهولندية. ورغم تفاوت نطاق وتركيز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من إقليم إلى آخر، فإنها جميعاً تنفذ بوجه عام وفق المبادئ التوجيهية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاصة بتنفيذ ترتيبات البرمجة الخلف والمقررات ذات الصلة الصادرة عن المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولا سيما المقررات المتعلقة بتركيز المساعدة وتوزيعها بمقتضى كل دورة برمجة فضلاً عما أصدرته الجمعية العامة من قرارات ذات صلة.

٩ - ولا يزال التركيز الجديد لترتيبات البرمجة الخلف لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بموجب الدورة الخامسة ودورة البرنامج الحالية، مع التركيز على تشجيع التنمية البشرية المستدامة، يسترد بمقرري المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٢/٩٥ و ٢٣/٩٥ اللذين يؤيدان معاً المجالات التالية للتعاون التقني:

(أ) التنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر؛

(ب) توفير فرص العمل وسبل العيش المستدام؛

(ج) الإدارة والمشاركة وتمكين المرأة؛

(د) حماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية.

١٠ - كذلك تأثر التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في حوض البحر الكاريبي بما صدر من قرارات عن مختلف مؤتمرات الأمم المتحدة وما تم خصصت عنه من نتائج، بما في ذلك المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة التاسمة (١٩٩٤)، والمؤتمر الدولي المعنى بالسكان والتنمية (١٩٩٤)، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (١٩٩٥)، والمؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة (١٩٩٥).

١١ - ويحدد تركيز برامج التعاون التقني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في حوض البحر الكاريبي بالتشاور التام مع السلطات الحكومية. ولهذا فإن البرامج تعكس كلا من الولايات المقررة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأولويات الاحتياجات والشواغل الإنمائية للأقاليم.

ترتيبات البرمجة

١٢ - وأدى استمرار ما يواجهه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من قيود على الموارد، ولا سيما خلال برامج الدورة الخامسة الأخيرة ودورة البرنامج الحالية، إلى تقييد حاد للقدرة على الاستجابة على نحو أكمل إلى احتياجات التعاون التقني للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في حوض البحر الكاريبي. وإحدى الخصائص المشتركة بين هذه الأقاليم هي ما حققه من مستويات عالية نسبياً في الدخل الفردي وارتفاع المستوى العام للتنمية البشرية. ولكن رغم هذه الإنجازات، فإنها تواجه افتقاراً للقدرة على الصعيد المؤسسي وصعيد الموارد البشرية على السواء. ويحول صغر قاعدة الموارد البشرية التي لديها دون تحقيق أي وفورات من وفورات الحجم في مجال التدريب وتنمية الموارد البشرية، كما يرفع التكلفة النسبية للإدارة والحكم والهيكل المادي الرئيسية، وبخاصة في أقاليم الأربعين، ارتفاعاً غير عادي. وجرت العادة أن يؤدي ارتفاع معدلات الهجرة، بتأثير شتى العوامل، إلى تعقيد مشكلة الموارد البشرية الصعبة أصلاً بالنسبة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وجعلها تعتمد اعتماداً كبيراً على قوة عاملة مهاجرة.

١٣ - ويزيد افتتاح اقتصادات ومجتمعات الأقاليم الصغيرة غير المتمتعة بالحكم الذاتي من تفاقم الصعوبات التي تواجهها السلطات في اختيار وتطبيق ما هو ملائم وفعال من أدوات السياسات. فاقتصادات ومجتمعات هذه الأقاليم تتأثر بشدة بالصدمات الخارجية كما تتأثر بنفس المقدار بالكوارث الطبيعية والبيئية على السواء. وتتضاعف نقاط الضعف المستوطنة هذه لتبرير الدور المستمر لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من جديد في مجال تقديم مساعدة تقنية مركزية وفعالة وفي أوائلها إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في حوض البحر الكاريبي، بما يتسم مع تركيزها العام على أولوياتها وشواقلها واحتياجاتها.

١٤ - بيد أن موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المحدودة أثرت إلى حد كبير في ضرورة وضع سلم بأولويات توزيع المساعدة، طبقاً لمعايير الدخل الفردي وعدد السكان ومستوى نمو البلدان المتلقية. ولهذا حققت جميع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في حوض البحر الكاريبي والتي تقيم برامج تعاون تقني مع اليونيدو، اعتباراً من بداية إطار التعاون الدورة البرنامج العالمية (١٩٩٧-١٩٩٦)، مركز البلدان المتبرعة الصافية. ورصد لجزيرتي أنغيلا وكايكمان مخصصات في إطار هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية للدورة العالمية بمبلغ ١٤٧ ٠٠٠ دولار و ٦٦ ٠٠٠ دولار على التوالي، كإجراء انتقالي وعلى أساس إعادة التسديد بالكامل طبقاً للفقرة ٢٣ من مقرر المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٣/٩٥. وخصص لكل من جزيرتي مونتسيرات وتركس وكايوكوس مبلغ مستهدف في تخصيص الموارد الأساسية بمبلغ ٠٠٠ ٤٩ دولار و ٢٢٢ ٠٠٠ دولار على التوالي، على أساس إعادة التسديد بالكامل طبقاً للفقرة ٢١ من المقرر نفسه. والأقاليم التي ليس لها مبلغ مستهدف في تخصيص الموارد الأساسية هي جزر فرجن البريطانية وجزر الأنتيل الهولندية. وسوف يتعين في التعاون مع جميع هذه الأقاليم التأكيد بشدة على تعبئة الموارد واقتسام التكاليف.

١٥ - وبالإضافة إلى الاعتمادات المخصصة في إطار هدف تخصيص الموارد من الموارد الأساسية، تستفيد بعض الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من المكون الكاريبي للبرنامج الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسوف تستفيد جزر فرجن البريطانية وجزيرتي تركس وكايوكوس بشكل خاص من المشروع الإقليمي الموسع المستمر للاستجابة للكوارث وإدارتها. وستعود المنافع الإضافية أيضاً على جزيرتي تركس وكايوكوس بموجب إطار دعم وضع السياسات والبرامج ودعم الخدمات التقنية. وإضافة إلى ذلك، ستواصل مونتسيرات، بفضل عضويتها في منظمة دول منطقة البحر الكاريبي الشرقية، الاستفادة من برنامج الجزر المتعددة لمنطقة البحر الكاريبي، كما استفادت في الدورة الخامسة. كذلك تستفيد أيضاً أنغيلا وجزر فرجن البريطانية، التي حصلت على منافع مشابهة في الماضي، نتيجة مركزها الاتساعي لدى منظمة دول منطقة البحر الكاريبي الشرقية. كما يمكن للوصول إلى تسهيلات أخرى، من قبيل برنامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وبرنامج الشركاء في التنمية، أن يوفر منافع لهذه الأقاليم. وسوف تستفيد جميع الحكومات ومكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القطري التي تقدم لها المساعدة من الخدمات التي ستتوفر بفضل إنشاء مرفق الموارد دون إقليمي لمنطقة البحر الكاريبي في النصف الأول من عام ١٩٩٨، وسيتخذ هذا المرفق مقراً له في ترينيداد وتوباغو.

مجالات المساعدة الأخرى

١٦ - انطلاقاً من أحکام برنامج العمل المخصص للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، من المتوقع أن ينفذ، على نحو كامل في البرنامج الحالي للدورة، عدد من المبادرات كلف بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لغرض زيادة تطويرها وتنفيذها، وسوف تعود هذه المبادرات بمنافع على الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في حوض البحر الكاريبي. وشبكة معلومات الدول الجزرية الصغيرة النامية وبرنامج المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية، اللذان وضعاً من أجل تشجيع وتعزيز تدفق المعلومات عن التنمية المستدامة فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتوفير الخبرة التقنية في مجال سد الثغرات/.

في احتياجات المساعدة التقنية عن طريق عمليات التبادل فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية وبينها وبين الدول الأخرى، سوف يزيدان من تعزيز عملية اندماج الأقاليم غير الممتنعة بالحكم الذاتي في المضمار العالمي. ويتوقع أن يحقق هذان البرنامجان، اللذان بدأ وضعهما في الجزء الأخير من الدورة الخامسة، منافع ملموسة للأقاليم الجزرية الصغيرة في حوض البحر الكاريبي خلال دورة البرنامج الحالي وسوف يسهمان في معالجة بعض الشواغل الهامة المتعلقة بالسياسة الإنمائية. وإضافة إلى ذلك، يحق للأقاليم غير الممتنعة بالحكم الذاتي في منطقة حوض البحر الكاريبي الاستفادة من أي دعم إضافي يقررها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل المساعدة في تنفيذ برنامج العمل في المنطقة دون الإقليمية. ويتوقع أن يقدم هذا الدعم ضمن إطار برنامج العمل الكاريبي الذي اعتمدته الاجتماع الوزاري لبلدان منطقة البحر الكاريبي بشأن تنفيذ برنامج العمل، الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.

١٧ - وقد بادر الممثلون المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المنتدبون للعمل في بعض الأقاليم غير الممتنعة بالحكم الذاتي بإنشاء مراكز تنسيق لدى حكوماتها. وترمي هذه المبادرة إلى تعزيز الحوار وتشجيع الاتصال بين الأقاليم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبقية منظومة الأمم المتحدة. وتتمثل إحدى المنافع المتوقعة في زيادة وعي المسؤولين وعامة الجمهور في الأقاليم غير الممتنعة بالحكم الذاتي بإمكانية التعاون مع منظومة الأمم المتحدة. ومن المأمول أيضاً أن يتمكن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن طريق هذه الآلية، وفي مجالات اختصاصه، من القيام بدور أكبر في تقديم النصائح والإرشاد فيما يتعلق بالسياسات إلى سلطات الأقاليم.

١٨ - وقد واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حواراً فعالاً فيما يتعلق بالسياسات مع حكومات عدة أقاليم غير ممتنعة بالحكم الذاتي في منطقة حوض البحر الكاريبي، بغية تحديد أهم شواغلها المتعلقة بالسياسات والتوصية بطرق الاستفادة الفعالة من المساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد تولى القيام بهذه المهام الممثلون المقيمين التابعون للبرنامج الإنمائي الذين يرصدون أيضاً على نحو متكرر التطورات ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في الأقاليم المعنية. ولهذا فإن صياغة ما يلائم من برامج المساعدة التقنية تسترشد بكل من عملية التشاور وما يقوم به البرنامج الإنمائي من استعراض متواصل للأوضاع السائدة في كل إقليم.

١٩ - وإضافة إلى ما يقوم به البرنامج الإنمائي من دور في جميع المجالات المذكورة أعلاه، فإنه يضطلع أيضاً بال مهمة الحاسمة، مهمة الاتصال والتنسيق مع الوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. وكثيراً ما تبين أن هذه المهمة ضرورية في تحديد الاحتياجات وإيصال المساعدة إلى الأقاليم غير الممتنعة بالحكم الذاتي ولا سيما في حالات الطوارئ.

مجال تركيز المساعدة

٢٠ - وافق المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، في دورته الثالثة التي عقدها في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، على أطر التعاون القطري التي ستنتهي في دورة البرنامج الجديدة/..

بالنسبة لأنغيلا وجزر فرجن البريطانية. ووافق المجلس التنفيذي على إرجاء الموافقة على أطر التعاون القطري لمونتسيرات بسبب استمرار الأزمة البركانية هناك. كما وافق المكتب التنفيذي، في دورته الثالثة لعام ١٩٩٧، على تحديد الدورة الخامسة للبرامج القطرية فترة سنة واحدة (من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧)، بالنسبة لكل من جزر تركس وكايكوس وجزر كايمان. وسوف ينظر المجلس التنفيذي في أطر التعاون القطري لهذه الأقاليم، في دورته الثانية لعام ١٩٩٨، وتصاغ، إنمالاً هذه الوثائق المتعلقة بالسياسات ضمن إطار مجالات التركيز الموضوعي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واحتياجات وأولويات الحكومات المعنية. وعلاوة على ذلك، يحدو كل من البرامج القطرية وأطر التعاون القطري، بطريقة تحليلية ما يواجهه كل إقليم من مسائل متعلقة بالسياسات من منظور التنمية البشرية المستدامة، فضلاً عن تفاصيل استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال تركيز مساعدته.

٢١ - ركزت أساساً المساعدة المقدمة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في حوض البحر الكاريبي في إطار البرنامج القطري للدورات الخامسة على تقديم الدعم من أجل تنمية الموارد البشرية، وبناء القدرات، وتعزيز المؤسسة وإدارة البيئة والموارد الطبيعية. وضمن هذه الرؤية، تمثلت الاستراتيجية المقترنة للبرنامج الإنمائي في دوره البرنامج الحالي في مواصلة تركيزه على تقديم الدعم في هذه المجالات، بالإضافة من نتائج تدخلاته السابقة.

٢٢ - وفي ضوء التحفيض الكبير في تدفقات المساعدة الإنمائية من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية إلى أنغيلا، فإن تمويل برنامجها التعاوني خلال هذه الدورة سيأتي أساساً من المساهمات الحكومية لاقتسام التكاليف. وسوف يركز البرنامج بصيغته الموافق عليها على تنمية الموارد البشرية وإدارة البيئة. ومن المتوقع أن يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعماً هاماً للحكومة في مجال تعبئة الموارد.

٢٣ - وفيما يتعلق بجزر فرجن البريطانية، فرغم أنها لم تتلق أي تخصيص للموارد الأساسية لبرامجها، الذي سيحول بالكامل من الموارد الحكومية المتأنية من اقتسام التكاليف، سيركز التعاون خلال هذه الدورة على التنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر، مع التركيز بشكل خاص على المرأة والطفل. وإضافة إلى ذلك، سيولى بعض الاهتمام لإدارة البيئة والموارد الطبيعية.

٢٤ - وفي جزر كايمان، سيعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إنجازات الدعم المقدم للتدريب وتنمية الموارد البشرية خلال الدورة البرنامجية الخامسة. وسيستهدف أساساً الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سياق أطر التعاون القطري، التي سينظر فيها المجلس التنفيذي في دورته الثانية لعام ١٩٩٨، مجال الحكم وبناء القدرات. وبالتالي، فإن الدعم سيقدم لتحسين التخطيط المالي وإدارته، وتدريب القطاع العام وتحسين مستوى الموظفين، وتحفيظ التعليم وإدارته.

٢٥ - وفي مستهل الأمر، ركز البرنامج الإنمائي دعمه لمونتسيرات، التي عرضت حالة خاصة للحصول على مساعدة خلال مطلع الدورة الخامسة نتيجة لاستمرار الانفجارات البركانية، على وضع وتنفيذ سياسات ./. .

وببرامج في مجال إدارة البيئة والموارد الطبيعية وتعزيز القدرة المؤسسية في هذا المجال. وقد وجهت بعض المدخلات نحو تهيئة الأراضي وإدارة الفضلات السائلة والصلبة والتخطيط للكوارث وإدارتها. بيد أن استمرار الأزمة استلزم إجراء تغيير في اتجاه المساعدة الخارجية وتحويلها في اتجاه تقديم الإغاثة في حالات الطوارئ. وإضافة إلى سد الثغرات الحرجة في مرحلة الطوارئ، قام البرنامج الإنمائي أيضاً بتقديم الدعم لجهود إعادة التوطين والتنمية، الأطويل أولاً. ومن المتوقع أن تستمر هذه الحاجة في جزء كبير من الدورة الحالية نتيجة لهذه الأزمة. وستطلب هذه الظروف أن يعيد المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي النظر في مركز البلد المتبرع الصافي لمونتسيرات وذلك بسبب التأثيرات السلبية الحادة على اقتصاد الجزيرة ومجتمعها. وأقر المجلس التنفيذي في دورته الثالثة المعقدة في عام ١٩٩٧، تقديم موارد عاجلة إضافية إلى مونتسيرات. وسيركز هذا الدعم الجديد على الإسكان، والصحة البيئية وتنمية المشاريع الصغيرة.

٢٦ - وفي جزر تركس وكايكوس، كان التعاون التقني يستهدف إلى حد كبير التدخل المباشر بغية وضع أساس لقطع شوط كبير في تنمية مثل هذا الاقتصاد. وتم في هذا الصدد منح مساعدة من أجل إنشاء وكالة استثمار، ووضع برنامج للضمان الوطني، وتحسين الجمارك والإدارة والتعليم العالي. ومن الموقّع أن يتم في الدورة الحالية تقديم الدعم في مجالين واسعين هما: إعداد خطة إنمائية متكاملة وتوفير سبل العيش المستدامة وإيجاد فرص عمل من خلال تقديم المساعدة التي تربط تنمية الزراعة والمشاريع الصغيرة بالسياحة.

باء - منظمة العمل الدولية

- تضطلع منظمة العمل الدولية بنوعين من الأنشطة لها صلة بهذا التقرير: الأنشطة المتصلة بالمعايير والتعاون التقني. وترتدى المعلومات الأساسية في دراسة أعدتها منظمة العمل الدولية في عام ١٩٥٩ تحت عنوان "تأثير المادة ٣٥ من دستور منظمة العمل الدولية في تطبيق الاتفاقيات في الأقاليم الواقعة فيما وراء البحار" وتتضمن نظرة فاحصة للطريقة التي يتناول بها دستور منظمة العمل الدولية الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وبموجب المادتين ٢٢ و ٢٥ من الدستور، يطلب تقديم تقارير دورية فيما يتصل بتطبيق اتفاقيات العمل الدولية في مثل هذه الأقاليم. وربما يرد توضيح للطريقة التي يشمل بها نظام منظمة العمل الدولية للإشراف مثل هذه الأقاليم في أحد ثـتـرـيـرـ لـلـجـنـةـ الـخـبـرـاءـ الـمـعـنـيـةـ بـتـطـيـقـ الـاـتـفـاقـيـاتـ والمـوـصـيـاتـ المـكـرـسـ لـجـمـعـ الـمـلاـحـظـاتـ بـشـأـنـ تـطـيـقـ الـاـتـفـاقـيـاتـ فـيـ الـأـقـالـيمـ غـيرـ المـمـتـعـةـ بـالـحـكـمـ الـذـاـتـيـ، بما في ذلك التعليقات المتصلة بمراقبة تطبيق اتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية فضلاً عن تطبيق عدد من المعايير التقنية وبعض الأقاليم الواردة في ذلك الجزء من التقرير ليست من فئة الأقاليم المشار إليها في قرارات الأمم المتحدة، ولكنها تعكس نص دستور منظمة العمل الدولية وممارستها وتطورها على مر السنوات.

٢٨ - وإضافة إلى ذلك، يشير الجزء الخامس من الإعلان المتعلق بأهداف ومقاصد منظمة العمل الدولية، الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من دستورها، إلى أن المبادئ الواردة في دستورها يمكن تطبيقها بالكامل على ...

جميع الشعوب في كل مكان، ورغم أنه يجب إيلاء الاعتبار اللازم عند تحديد طريقة تطبيقها لمرحلة التطور الاجتماعي والاقتصادي الذي بلغها كل شعب، فإن تطبيقها التدريجي على الشعوب التي لا تزال غير متمتعة بالحكم الذاتي، فضلا عن تلك التي تتمتع بالحكم الذاتي، يشكل مصدر قلق للعالم المتحضر بأكمله.

جيم - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

٢٩ - لا تزال المساعدة التي تقدمها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في مجالات الأمن الغذائي وتنمية الزراعة، والغابات ومصائد الأسماك تنطبق على الأقاليم الجزرية الصغيرة التي تشكل الغالبية العظمى من الأقاليم المتبقية التي لا تزال غير متمتعة بالحكم الذاتي. والمساهمات التي تقدمها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة للعمل الذي تضطلع به لجنة التنمية المستدامة في مجال التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية مجديّة في هذا الصدد.

الحواشي

هدف تخصيص الموارد من الموارد الأساسية. (١)

— — — — —